# Indicators of social development and comprehensive development In the United Arab Emirates

Muna Ali Almulla Alhammadi - PhD student
monaali@sharjah.ac.ae
Ibrahim Tohami
Professor of social Development
btouhami@sharjah.ac.ae
University of Sharjah - College of Arts, Social Sciences and Humanities - Department of Sociology - United Arab Emirates

**DOI: 10.31973/aj.v1i140.1229**

## Abstract:

The concept of development has become one of the concepts that occupy a large space in the minds of researchers and scholars at the present time, and this interest is an embodiment of the great focus by governments regarding the achievement of comprehensive development aspects (socio-economic-political, etc.), this is in addition to creating global indicators.

Agreed upon to measure the extent to which the desired development goals are achieved, and to study their implications and results.

**Key words**: development, social development

# مؤشرات التنمية الاجتماعية والتنمية الشاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة

**الباحثة منى علي الملا /طالبة دكتوراه**
**جامعة الشارقة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – الإمارات العربية المتحدة**

**الأستاذ الدكتور إبراهيم توهامي**
**جامعة الشارقة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – الإمارات العربية المتحدة**

## (مُلَخَّصُ البَحث)

أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم التي تستحوذ على مساحة كبيرة في أذهان الباحثين والدارسين في الوقت الراهن، ويأتي هذا الاهتمام تجسيداً للتركيز الكبير من قبل الحكومات فيما يتعلق بتحقيق جوانب التنمية الشاملة (اجتماعية– اقتصادية– سياسية وما إلى ذلك)، هذا بالإضافة إلى إيجاد مؤشرات عالمية متفق عليها لقياس مدى تحقيق الأهداف المرجوة من التنمية، ودراسة ما يترتب عليها من آثار ونتائج.

**الكلمات الافتتاحية:** التنمية، التنمية الاجتماعية.

**المقدمة:Introduction**

يحظى موضوع التنمية باهتمام بالغ من طرف جلّ المتتبعين والمهتمين بمشاكل العالم الثالث وخاصة علماء الاجتماع والمنظمات المحلية والدولية، لما لهذا الموضوع من تأثير كبير على كافة الجوانب، خاصة الاجتماعية منها وانطلاقاً من هذا، فإنَّ مشكلة التنمية أو التخلف قد احتلت مكاناً بارزا من اهتمام المفكرين والمنظرين الاجتماعيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية انطلاقا من مفهومين اثنين:

أوّلهما: أنَّ المشكلة مرتبطة بالواقع العام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي لمجتمعات العالم النامي.

وثانيهما: أنَّ القضية مرتبطة إلى حدٍ كبير بطبيعة العلاقات الموجودة بين الشمال والجنوب، أو بما يُعرف بالدول الغنية والدول الفقيرة، وما فرضته من تبعية وحرمان، وقصد التخفيف من حدّة هذه الفجوة استلزم ذلك إتباع سياسة تنموية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كلّ الجوانب والعوامل النفسية والاجتماعية والثقافية، باعتبار أنّ التنميتين الاجتماعية والاقتصادية تحققان هدفا واحدا، كما أنّ كليهما تعتمد على الأخرى وتؤثر فيها.

فالتنمية الاجتماعية ضرورية للتنمية الاقتصادية، فهي تدفع عجلتها وتضمن نجاحها واستمرارها، وفي الوقت ذاته تعتمد عمليات النمو الاقتصادي في الدول، وخاصة المتخلفة منها على رأس المال، كما تتطلب أيضاً وفي المقام الأول رأس مال بشري على مستوى خاص من الصحة، والتعليم، والإسكان، والإنتاج يمثله التركيب السكاني للمجتمع، وبناؤه الطبقي، ونظمه الاجتماعية، ومستوى الخدمات المقدمة إليه من تعليم وصحة وتغذية وغيرها. (Al-Sorougy 2001p5).

ومن هنا تتضح الحدود الموضوعية للدراسة والمتمثلة في التنمية الاجتماعية والتنمية الشاملة واسقاطاتها على مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة ودور العامل البشري كمحرك أساسي ومؤثر في التنمية، كما تتمثل الحدود المكانية في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة وبالاستناد إلى تقارير قياس مؤشرات التنمية في مختلف مجالاتها عالمياً وعربياً.

أولت دولة الإمارات أهمية في عملية التنمية الاجتماعية وضرورة مواكبتها للتطورات الاقتصادية التي حققتها الدولة، فظهر الاهتمام بالرعاية الاجتماعية الذي يعد من أهم الأنشطة الأساسية التي شملها التطوير حيث قامت الدولة بإنشاء مراكز للتنمية الاجتماعية ومؤسسات رعاية الأسرة والطفولة في جميع مناطق وإمارات الدولة لمنح المساعدات الاجتماعية لجميع الفئات المستحقة والقيام بالتوعية والإرشاد الاجتماعي ليتم رفع مستوى التربية الاجتماعية. ومن خلال هذا البحث سوف أتناول التنمية الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيثُ أهم النظريات المعالجة لمفهوم التنمية، التنمية من وجهة

نظر علماء الاجتماع ومؤشرات التنمية الاجتماعية وحاجاتها الأساسية وشروط ومتطلبات التنمية الاجتماعية.

**مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:**

يعدّ موضوع التنمية الاجتماعية من أهم المواضيع البارزة في الوقت الحالي فلا تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية، ولا يمكن فصل إحداهما عن الآخر، فالإنسان هو جوهر التنمية وغايتها، أو هو هدفها ووسيلتها، فالتنمية الاجتماعية تعتمد على مجموعة من العناصر من أبرزها، التغير في البناء الاجتماعي الذي يعتمد بشكل أساسي على مجموعة من الأدوار، و تقليل الفجوة بين الطبقات، وتوفير الرعاية الصحية، والخدمات التعليمية لأبناء المجتمع حيث يصبح التعليم مجاني، وإلزام والقيام بمشروعات من أجل توفير المساكن للشباب لتحقيق كلّ ما تسعى إليه عملية التنمية الاجتماعية، ومن ثمَّ تتلخص مشكلة هذه الدراسة في ضوء سؤال رئيس يتمثل في ما مؤشرات التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟ ويندرج تحته عدد من التساؤلات الفرعية التي تتمثل في:

١. ما مؤشرات التنمية الاجتماعية في الإمارات؟
٢. ما متطلبات تطوير التنمية في الإمارات؟
٣. ما أهم النظريات المعالجة لموضوع التنمية الاجتماعية؟
٤. ما الدور الذي تلعبه القيم في برامج التنمية؟

**فرضيات الدراسة:**

١- تفترض الدراسة وجود تنمية اجتماعية مرتفعة في دولة الامارات العربية المتحدة في العامل الاقتصادي، وتنمية رأس المال البشري.
٢- يلعب التسامح والانفتاح دورا حيوياً فيما يتعلق بارتفاع مؤشرات التنمية في دولة الامارات العربية المتحدة.

**أهداف الدراسة:**

تعدّ التنمية الاجتماعية من أبرز أنواع التنمية التي تركز بشكل أساس على تنمية العلاقات الاجتماعية بين أبناء المجتمعات وتقوم التنمية الاجتماعية على نشر القيم، والعادات، والتقاليد السامية في نفوس أبناء المجتمعات، ومن أهمها التعاون والصدق، والالتزام بأداء المهام، وانجاز الأعمال، وتهدف هذه الدراسة إلى شرح مفهوم وأهداف التنمية الاجتماعية والتي تتلخص في:

١- مؤشرات التنمية الاجتماعية في الامارات .
٢- متطلبات تطوير التنمية في الامارات.
٣- الدور الذي تلعبه القيم في برامج التنمية.

٤- أهم النظريات المعالجة لمفهوم التنمية (نظرية التحديث، نظرية دولة الرفاهية، نظرية بناء التحالف).

٥- شروط ومتطلبات التنمية الاجتماعية.

٦- التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

**أهمية الدراسة:**

تنبثق أهمية هذه الدراسة من إطارها النظري، ومن كونها من الدراسات المتجددة بشكل مستمر والتي بالرغم من جذورها الممتدة منذ حقبة زمنية ليست بالقريبة إلا أنّها تعدّ من الدراسات الحديثة نسبياً، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في التوصيات المقدمة.

**منهج الدراسة:**

استعانت الباحثة بالمنهج التحليلي والذي تتجلى أهميته من خلال وصف موضوع التنمية الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة الشارقة خاصة.

**١١, التنمية والمجتمع Development and society :**

ذكرنا سابقاً بأنّ القيم المرتبطة بتحقيق التنمية على مختلف مستوياتها هي نتاج للواقع الذي يعيشه المجتمع، وانعكاس للأوضاع الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية السائدة فيه. ولعلّ من الضروري توضيح ماذا يقصد بالمجتمع كمفهوم اجتماعي قبل الخوض في علاقة المجتمع بالتنمية والعكس.

"المجتمع في مفهومه الأكثر اتساعاً، يشير إلى مجموع ما يشكّل الحياة الاجتماعية في المجتمعات المحلية من علاقات وأنماط ووسائل إشباع مختلفة، أي أنّ المجتمع الكبير هو الحياة بعينها التي يتحدد في ضوئها الطابع الثقافي، أو القومي والذي بدونه لا يستطيع الإنسان أن يشبع رغباته ودوافعه وتحقيق طموحاته، لذا فإنّ المجتمع الكبير هو الذي يجعل الحياة الاجتماعية ميسورة فيضع أفكار الفرد وقيمه ويحدد أدواره وأنماطه السلوكية، لذلك فإنّ وجود الفرد مرهون بوجود المجتمع"(Ibrahim 2012 ).

وفقاً للتعريف السابق فيمكن القول بأنّ المجتمع هو تمثيل لمجمل الحياة الاجتماعية والعلاقات ووسائل وأنماط الإشباع المختلفة، كذلك فإنّه المحفز لوضع الأهداف التنموية بما يتناسب مع طموحات أفراد المجتمع، ويمكن وصف هذه العملية بالحلقة الدائرية حيث تكون هناك تطلعات ورغبات للمجتمع يتمّ على ضوئها رسم السياسة التنموية وتنفيذها، لتؤدي في نهاية المطاف إلى إشباع رغبات وتحقيق تطلعات وإرضاء طموحات أفراد المجتمع.

**2.1: أهم النظريات المعالجة لمفهوم التنمية: The most important theories dealing with the concept of development**

**نظرية التحديث:**

يشير مفهوم التحديث إلى "نموذج الانتقال التدريجي من مجتمع (تقليدي) إلى مجتمع (حديث) " وذلك عن طريق سلسلة من التغييرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعمل على تحويل بنى المجتمع من بنى تقليدية إلى بنى أكثر حداثة وتطورا. (Ridwan 2019).

تُعنى نظرية التحديث بالدرجة الأولى بكيفية حدوث هذه النقلة (المُشار إليها بالمفهوم)، وتبعاتها، كما تهتم بالهياكل والبُنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التغيير.

أمّا الماركسية الكلاسيكية وإن كانت لا تمثل في مجموعها نظرية متكاملة في التنمية والتحديث إلا أنّه وبلا شك قد قدّمت لظهور بعض عناصر النظرية في هذا المجال، لاسيّما في الإشارة إلى عملية التحديث ونشوء المجتمع الرأسمالي (الحديث)، من خلال النظام الاقطاعي والذي يرى معتنقو الاتجاه الماركسي أنّه النظام التقليدي الذي أدّى بدوره إلى ظهور النظام الحديث وهو النظام الرأسمالي من وجهة نظرهم.

وطبقاً لهذا النموذج فإنّ التنمية أو التحديث تتمثل في ظهور المشروعات الإنمائية وما أدّت إليه من نتائج أو آثار على كلّ مظاهر الوعي والمجتمع الإنساني وعلى رأسها: الديموقراطية والتمثيل الشعبي (المشاركة).( Al-Gohary 2015).

أمّا ليرنر فقد ذهب إلى أنّ المجتمع الحديث هو المجتمع الذي يحقق درجة عالية على سلم هذه الخصائص، أمّا المجتمع التقليدي فهو المجتمع الذي لا يحقق درجة كبيرة على هذا السلم، ثم بعد ذلك خلُص ليرنر في نظريته إلى تحديد خاصية مهمة من خواص التحديث وهي الحساسية الدينامية، أو التعاطف مع الآخرين.

ويرى سيملر أنّ التحديث هو نتيجة للتمايز في البناء الاجتماعي للمجتمع، حيث يبرز هذا التمايز في قطاعات اجتماعية مهمة مثل التكنولوجيا والزراعة والصناعة، كما يرى أنّ التحديث هو نتيجة نمو طبيعي في المجتمع يتحول فيها من تركيب متجانس إلى عدة تركيبات فرعية غير متجانسة. (Halawa, 2009)

وبالعودة إلى ليرنر فإنّه كان أكثر وضوحاً في نظريته، حيث يرى أنّ التحديث هو عملية تغير اجتماعي يتحول فيها المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث باكتساب خصائص المجتمعات الحديثة (الغربية)، ويحاول هذا الاتجاه اثبات أنّ الطريقة الوحيدة للتحديث هي مجاراة الدول الحديثة (الغربية) سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، حيث يرى أنّ النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية وانتشار البيئة الحضارية تؤدي مع التعرض لوسائل

الأعلام بجميع المجتمعات وكلّ مناطق العالم إلى نفس النتيجة وهي التحديث. (٥٣ Previous reference p). أمّا النظرية الأكثر شهرة في تفسير ظاهرة التنمية والتحديث هي نظرية روستو Rostow's Theory:

جاءت فكرة هذه النظرية في ظروف معينة أدّت إلى تدرجها حتى تمّ صياغتها بالشكل المتعارف عليه كنظرية ذات صيت كبير في تفسير عملية التحديث، ومن هنا تجدر الإشارة إلى الظروف التي أدّت إلى ظهور الفكر المتعلق بهذه النظرية.

بعد الحرب العالمية الثانية فكّر الاقتصاديون في دراسة أحوال الدول الفقيرة، إلا أنّهم في ذلك الوقت كانوا يفتقرون إلى وجود الخلفية المعرفية التي يستندون عليها في تحليل عملية النمو الاقتصادي في المجتمعات الزراعية، كما أنّ ليس كلّ الدول الصناعية فقيرة كي تمرّ بتجربة الفقر، ومن هنا جاء تركيز نظرية روستو (أو نظرية المراحل) على أنّ عملية الانتقال من التخلف إلى التقدم له سلسلة وخطوات تتابعية لابدّ من المرور بها:

- **المرحلة الأولى:**

وتكون الحياة فيها بغاية البساطة لذلك يتم تسميتها بالمرحلة التقليدية، حيثُ يعمل غالبية السكان في الزراعة، كما أنّ السلطة تكون في يد ملاك الأراضي، أمّا الظروف الطبيعية والبيئية تكون غير واضحة، وتتميز هذه المرحلة أيضاً بانخفاضية الإنتاج، أضف إلى ذلك جمود العادات والتقاليد وصعوبة تغييرها إلى حدّ الاستحالة في بعض الأحيان.

- **المرحلة الثانية:**

وتُسمّى هذه المرحلة مرحلة التهيؤ للانطلاق وتتميز بحدوث تغييرات كبيرة في مجالات الزراعة والصناعة، كما تظهر أفكار واتجاهات حديثة تصاحب هذا التغيير.

- **المرحلة الثالثة:**

وهي مرحلة الانطلاق ويتم التركيز فيها النمو الاقتصادي وإجراء تغيير جذري في أدوات الإنتاج باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، وتشجيع العاملين والابتكارات.

- **المرحلة الرابعة:**

وتُسمّى بمرحلة النضج، حيثُ تظهر الزيادة في الإنتاج والاستثمار وتعزيز القطاع الصناعي.

- **المرحلة الخامسة والأخيرة:**

وهي مرحلة الاستهلاك الوفير، وفيها يرتفع متوسط دخول الأفراد وتزداد معدلات الاستهلاك، وتظهر مظاهر الرفاهية في المجتمع. (Previous reference p 54).

ونظرية المراحل لدى روستو كما سابقيه لا تخلو من مواطن القصور، إلا أنّها ومثيلاتها من النظريات السابقة تتفق على أنّ المجتمع الغربي يجب أن يكون نموذج Model، لجميع

المجتمعات التي ترغب في الانتقال من التقليدية إلى الحداثة، أو ما يُسمّى بالمجتمعات النامية، بحيث تتبع نفس الخطوات التي اتبعتها الدول الحديثة (الغربية) للوصل إلى ما يُسمّى بمرحلة الاستهلاك الوفير.

هذا وقد ظهرت نظريات أخرى إلى جانب نظرية التحديث فيما يتعلق بحقل التنمية السياسية، لم تثبت صحة أحداها بصورة تامة، بل وتعرضت للانتقاد كذلك، منها نظرية التنمية الاقتصادية، ونظرية الثقافة السياسية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ونظريات " التحول الديموقراطي " وبناء الديموقراطية بوجه عام وعلى رأسها نظرية الديموقراطية أولاً ونظرية " الاختيار العقلاني.

**نظرية دولة الرفاهية Welfare State Theory:**

وتفترض هذه النظرية بأنّ زيادة حجم ونوعية الإنفاق على برامج ومشروعات السياسة الاجتماعية (الصحة- التعليم- الإسكان- العمل) تخلق ما يُسمى بدولة الرفاهية وإن كان ذلك قد يؤثر على نطاق القطاع الثالث (القطاع غير الربحي) ، ويؤكد أنصار هذه النظرية على أنّ ارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية إنما يؤدي إلى اتساع مخصصات الدولة إزاء سياسات الرفاهية .[١](jalabi 2009)

وجدير ذكره بأنّ مفهوم دولة الرفاهية جاء استكمالاً لجوانب النقص في النظام الرأسمالي، والذي يفصل العامل عن وسائل انتاجه، أو بمعنى آخر جاءت دولة الرفاهية لتضع آلية تضمن للنظام الرأسمالي قدراته على التحول والتحمل من جهة، ومن جهة أخرى ضمان سبل العيش الكريم للفئات الشعبية على اختلاف مراكزها ومستويات العيش لها.[٢] (Al-Qadiri 2006) من ناحية أخرى فإنَّ مفهوم الرفاهية الاجتماعية يرتبط بعدّة مؤشرات على مستوى عالمي، ويمكن قياس هذه المؤشرات بطرق إحصائية معتمدة عالمياً، منها على سبيل المثال كما سنذكر لاحقاً: مؤشر التعليم- الصحة- مستوى الدخل- البطالة وغير ذلك.

فعلى سبيل المثال: عملت الدول النامية بشكل عام على خفض نسبة الوفيات فيها وزيادة عدد المواليد، وذلك نتيجة لتقدم خدمات الرعاية الصحية، ولكن على الرغم من ذلك لا يزال مستوى الرعاية الصحية في المدن الحضرية أكثر تقدماً منه في القرى والمناطق الريفية، ولذلك لازالت العديد من المناطق الريفية في الدول النامية تعاني من مشاكل صحية كثيرة بسبب:[٣](Halawa 2009)

[1]Jalabi, Ali Abdul Razzaq , Abdo Hani Khamis Sociology of development (theoretical insights and human experiences)University knowledge ٢٠٠٩

[2] Al-Qadiri, Ali, The Intellectual Structure of the Social Welfare Concept, Center for Arab Unity Studies, First Edition 2006

[3] Halawa, Jamal and Ali, Saleh, Introduction to Development Science, Dar Al Shorouk for Publishing and Distribution, 200

- انتشار الأمراض المعدية، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى تفاوت الكفاءة بين الأطباء في المدينة عن أقرانهم في الريف، كما يرجع أيضاً ذلك إلى قلّة عدد الأطباء في المدن الريفية حيث تقدر نسبة الأطباء إلى نسبة عدد السكان في بعض المدن الريفية بطبيب واحد لكل ٩٠٠٠ نسمة.
- عدم كفاية وجودة الوجبات الغذائية في الريف مقارنة بالمدينة، حيثُ يعاني سكان بعض المناطق الريفية من سوء تغذية، وندرة بعض الأنواع من الأغذية، لارتباطها بمواسم معينة، بالإضافة إلى بعض العادات والموروثات التي تؤدي بسكان الأرياف إلى الإصابة ببعض الأمراض والأوبئة.

فيما سبق إشارة إلى أحد المؤشرات المهمة من مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، وفي الوقت ذاته مؤشر من مؤشرات التنمية الاجتماعية، علماً بأنّ إلقاء الضوء على هذا المؤشر جاء كمثال ولا يعني إغفال أهمية المؤشرات الأخرى التي ذكرناها سابقاً.

### 3.1: مؤشرات التنمية الاجتماعية وحاجاتها الأساسية Social development indicators and their basic needs:

- مفهوم المؤشرات الاجتماعية للتنمية:

يشير مفهوم المؤشرات الاجتماعية إلى الملامح التي تكون ظاهرة في المجتمع، ويمكن قياسها بكل يسر وسهولة، وهي تختلف من زمن إلى آخر، وتكون معبرة عن واقع المجتمع بشكل حقيقي، في كلّه أو بعضه ويمكن استخلاص معظم المؤشرات من السجلات الرسمية مثل عدد العاطلين عن العمل، وعدد المواليد والوفيات، كمؤشر عن مستوى الرعاية الصحية في المجتمع.[٤] (Al-Qadiri 2015 )

- المؤشرات الأساسية لقياس التنمية:

هناك مفاتيح أساسية متفق عليها فيما يتعلق بقياس مؤشرات التنمية والتنمية القائمة على التخطيط بشكل خاص، مع اختلاف التركيز عليها مراعاة لخصوصية كلّ مجتمع وطبيعة موارده، بالإضافة إلى عوامل أخرى، منها الإطار الثقافي والسياسي والاجتماعي العام فيها، إلا أنّها كما ذكرنا سابقاً هي مؤشرات أساسية لقياس التنمية وهي:

١. التعليم.
٢. الصحة.
٣. الغذاء.
٤. الإسكان.

[4] Al-Gohary, Muhammad Mahmoud, Sociology of Development, Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing, Jordan, 2015

٥. الأسرة.
٦. التنمية الريفية.
٧. الإنتاج.
٨. الزراعة.

كما تمّ إضافة العمل ومستوى الدخل في عدة برامج أخرى، منها على سبيل المثال البرنامج الإنمائي لهيئة الأمم المتحدة. وكلّ ما تم ذكره هو بمثابة الموضوعات الأساسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في حين دراسة أهداف التنمية، وبشكل خاص فيما يتعلق بوسائل تحقيق التنمية البشرية، وضمان الحد الأدنى من مستوى الرعاية للمواطنين.[٥] (Khater 1998) .

- الحاجات الأساسية التي تعمل التنمية على إشباعها:

تعمل التنمية على اشباع مجموعة من الحاجات الأساسية للمستهدفين، منها وهم بشكلٍ أساس البشر(الإنسان)، محور التنمية ومحركها الأساس، وهي حاجات اقتصادية وأسرية ودينية، بالإضافة إلى الحاجات السياسية والتعليمية .[٦] ( Abdel Qader, 1998)

١- النظام الاقتصادي: وفيها يتمّ إشباع حاجة الإنسان إلى العمل، والتملك، والإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، أي الوصول بالبطالة إلى أدنى مستوياتها.
٢- النظام الأسري: وهنا تسعى التنمية من خلال التخطيط إلى إشباع حاجة الإنسان إلى المحافظة على النوع، وتحقيق أكبر قدر من الاستقرار الأسري، والهدوء العاطفي.
٣- النظام الديني: وهو إشباع حاجة الإنسان إلى الاعتقاد بوجود قوة عليا منظمة للكون تمنحه الطمأنينة، وتساعده على العيش بأمان مع نفسه ومع الآخرين.
٤- النظام السياسي: وفيه إشباع لحاجة الإنسان إلى الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى ضمان حقوقه الأساسية، كحق الملكية الفكرية، وحرية التعبير عن الرأي من خلال المشاركة السياسية فيما يتعلق باتخاذ القرارات محط اهتمامه وتطلعاته.
٥- النظام التعليمي: وهو اشباع حاجة الإنسان للتعلم والاندماج في الجماعات التي يحيا فيها متفهماً لأساليبها، ومتكيفاً مع ما تحدده من معايير.

وجدير ذكره أنّ التركيز على نظام دون الآخر، أو على جميع الأنظمة بشكل متواز يعود بطبيعة الحال إلى خصوصية كلّ مجتمع، والتي تُحتم في بعض الأحيان التركيز على نظام معين بشكل أكبر دون إهمال لباقي الأنظمة، ومن ثمَّ يتمُّ توجيه سياسات التنمية نحو تغذية هذا القطاع وانعاشه لعدّة اعتبارات تؤخذ بعين الاعتبار عند رسم السياسات التنموية.

[5]Khater, Ahmed Mustafa, Social Planning, Modern University Office, 1998
[6] Abdel Qader, Mohamed Alaa El-Din, The Role of Youth in Development, Al Ma'arif Institute, University of Alexandria, 1998

وهنا وجب التأكيد على أهمية الاستراتيجيات الواقعية في تحقيق أهداف التنمية وإشباع احتياجات المجتمع المناطة بها حيث" لا يمكن أن تحقق التنمية أهدافها القريبة والبعيدة المدى إلا في ظل استراتيجيات ترتكز على أسس وركائز واقعية ترتبط بواقع المجتمع، وأبعاده المختلفة، وقدراته وطاقاته البشرية والطبيعية"[٧](Al-Surugi, 2012, p. 191 ).

**٤١, التنمية الاجتماعية: المتطلبات والأهداف: Social development: requirements and objectives:**

- **شروط ومتطلبات التنمية الاجتماعية:**

١- الشروط البيئية: قد يقفز إلى الذهن عند قراءة هذا العنوان أنَّ البيئة المقصودة هنا هي البيئة الطبيعية فقط، لكن المفهوم المشار إليه يتجاوز هذا الإطار ويمتدّ إلى البيئة المادية والتي تكون نتاج الجهد البشري، ويتحكم في جزء كبير منها التقدم الاقتصادي واكتشاف الموارد الجديدة وتطوير البيئة الأساسية، علماً بأنَّ البيئة قد تكون عاملاً محفزاً أو معوقاً للتنمية الاجتماعية، كما أنّ مفهوم البيئة يتسع ليشمل البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أنّ تأثير البيئة لا يختفي ولا يقلّ، بل على العكس من ذلك يكبر ويزداد تأثيراً.

٢- الشروط الاجتماعية: وهي قدرة الأفراد على تحديث الأبنية الاجتماعية وتطويرها، وكذلك على قدرتهم على التكيف مع المؤسسات الاجتماعية الحديثة، ويتحقق ذلك عن طريق القوى الذهنية من حيثُ تصميمها على تطوير المؤسسات الاجتماعية.

٣- الشروط المؤسسية: وذلك عن طريق خلق وتطوير مؤسسات اجتماعية حديثة خلاف مؤسسة الأسرة، بحيثُ يتمكن الأفراد الخروج من عزلتهم والاتصال بجماعات أخرى وأفراد آخرين عبر هذه المؤسسات، كما يجدون في المؤسسات الجديدة مصدراً للرزق والحماية، والمعني هنا المؤسسات الحكومية، والمجالس المحلية، والجمعيات الأهلية، ودور القضاء، وهذه المؤسسات تتيح للأفراد فرصة الاندماج والمشاركة في مجتمعهم. (Ibrahim, 2006, pp. 28-127)[٨].

- **أهداف التنمية الاجتماعية:**

للتنمية الاجتماعية مجموعة من الأهداف العامة والخاصة إلا أنّه وعلى الرغم من تفاوت هذه الأهداف بين ما هو أهم وما هو مهم إلا أنَّ الهدف الرئيس للتنمية الاجتماعية يتمركز حول تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية، من خلال إحداث

[7]Al-Suruji, Talaat Mustafa, Social Development from Modernity to Globalization, Modern University Office, 2012, p. 191

[8] Ibrahim, Abu Al-Hassan Abdel-Mawgoud, Development and Human Rights, Modern University Office, 2006

التغييرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري.[٩](Khuzam, 2012, p. 49). ويتفرع عن الهدف الرئيس الذي ذكرناه والمتعلق بتحسين نوعية الحياة البشرية عدد من الأهداف الفرعية هي:

١. إحداث تغيير في البناء الاجتماعي ووظائفه داخل المجتمع، ويشمل هذا التغيير أنماط العلاقات الاجتماعية، والنظم والمعايير والقيم، والتي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها. ( Previous reference p28).

٢. معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن عمليات التغيير والمتصلة بها.

٣. إشباع الاحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع والمتعلقة بقضاياه الأساسية، من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة (التعليم- الصحة- الإسكان- الثقافة- الرعاية الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية وغيرها).

- وتتحدد الحاجات الاجتماعية فيما يأتي:

- الحاجة إلى العمل والتملك والاستهلاك.
- الحاجة إلى العيش في مناخ أسري مستقر.
- الحاجة إلى الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية.
- الحاجة إلى قوة تتمثل في الضبط الاجتماعي مما يُشعر المجتمع بالطمأنينة.
- الحاجة إلى التعليم.
- الحاجة إلى التمتع بصحة جيدة.
- الحاجة للامتثال لمعايير وقيم المجتمع.
- الحاجة للابتكار والإبداع.
- الحاجة للرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة.

ونلاحظ هنا وجود ارتباط بين أهداف التنمية الاجتماعية وحاجاته، وهذا يعود بنا إلى ما تمَّ طرحة حول علاقة التنمية بالمجتمع وهي علاقة دائرية مفرغة، بحيث توضع سياسات التنمية الاجتماعية لتلبي مطالب أفراد المجتمع بوضع الأهداف المتعلقة بها، والتي تكون قد رفعت إليها من المجتمع نفسه عن طريق عدة وسائل ما يعنينا منها هنا، هي الوسيلة المتعلقة بالتمثيل النيابي.

- المؤشرات الاجتماعية للتنمية:

[9] Khouzam, Mona Attia, Social Development in the Context of Local and Global Changes, Modern University Office, 2012

ذكرنا سابقاً بأنّ للتنمية الاجتماعية عدة مؤشرات متفق عليها، وفيما يتعلق بالتنمية في الدول النامية فإنّها تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، والمؤشرات الاجتماعية للتنمية وهو ما يعنينا في هذا البحث فيأتي على رأسها:[١٠](Abdel Latif 2007 ) .

١. الأسرة: ويتم قياس مؤشر الأسرة من طريق مدّى توفر الاحتياجات الرئيسة للأسرة، وكذلك الاحتياجات الغذائية مقاسة بالسعر الحراري، هذا إلى جانب الاحتياجات الأخرى، كالمسكن والملبس وما إلى ذلك، كذلك يقاس مؤشر الأسرة بمعدلات الانجاب بحسب الأعمار، ونسبة الوفيات في أثناء الولادة، أضف إلى ذلك معدل وقائع الطلاق لكل ١٠٠٠٠ نسمة، وأخيراً تطور الإعانات العائلية نسبة إلى الأجور ومعدلات الدخل القومي، وضع المرأة المطلقة/ العازبة/ الأرملة وحقوقها، ووصف العادات والتقاليد داخل الأسرة وتحديدها.

٢. السكن: ويقاس هذا المؤشر بعدة مقاييس منها معدلات الاكتظاظ في السكن، ونوعية المساكن مصنفة بحسب الفئات المتخصصة، بالإضافة إلى نوعيتها بحسب مواد البناء المستخدمة، نسبة السكن المستقل عن السكن المشترك، عدد المنازل المبنية سنوياً لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، إلى جانب مدى معاناة المجتمع من أزمة السكن، نسبة الأجرة المدفوعة للسكن من مجمل النفقات الأسرية، عدد الأمتار المربعة المخصصة لسكن كلّ أسرة، مدى توفر الوسائل الصحية في السكن، مدى وجود وسائل صيانة للسكن، مدى ملائمة المسكن بالنسبة لعدد الأفراد، نوعية الأثاث الموجود في السكن.

٣. الخدمات الطبية: وتقاس بعدد المستشفيات بالنسبة للسكان، وكذلك عدد الأسرة بالنسبة للمرضى، عدد الأطباء والصيادلة بالنسبة لعدد السكان، نسبة استهلاك الأدوية من دخل الأسرة، التكلفة الكلية للنظام الصحي بالمجتمع، مجموع المساعدات التي تعطى، والتكلفة الكلّية المتعلقة بالرعاية الصحية بالنسبة لدخل الأسرة.

٤. التعليم: وتقاس بنسبة الأولاد بين ٦-١٢ الذين يذهبون للمدرسة، نسبة المدارس المسجلين بالإعدادية والثانوية، عدد المدارس والصفوف بالنسبة لكل ١٠٠٠٠ طفل، عدد التلاميذ لكلّ معلم في المدرسة الابتدائية والاعدادية والثانوية، النسبة المئوية للأشخاص المُلمين بالقراءة والكتابة بالنسبة لسكان المجتمع، عدد المقاعد بالنسبة لعدد الطلاب، مدى توفر أساليب الايضاح في العملية التربوية، ملائمة المناهج الدراسية للمجتمع واحتياجاته، مدى الاهتمام بالتعليم الفني.

[10] Abdel Latif, Rashad Ahmed, Local Community Development, Dar Al-Wafaa for the World of Printing Publishing, Alexandria, 2007

٥. العمل: كمية الاجازات الممنوحة للعاملين مقارنة بعدد ساعات العمل، الحد الأدنى من العمر للوصول إلى سن العمل، نسبة السكان العاملين لكلّ جنس، نسبة الأشخاص الذين تجاوز سنّهم ٦٥ والداخلين في قوة العمل، التوزيع المئوي للعاملين من السكان بحسب تخصصاتهم ونوعيتهم وأماكن عملهم، عدد ساعات العمل، توفر الخدمات الخاصة بالعمل مثل الحوافز ونظام المعاشات، الجهد المبذول في العمل مقارنة بالدخل، مدى اختفاء ظاهرة تشغيل الاحداث، نسبة المرأة العاملة بالنسبة لقوة العمل المختلفة في المجتمع، معدل الفعالية النسائية في العمل بحسب القطاعات، معدل الفعالية النسائية في العمل بحسب السمة والحالة الاجتماعية ومستوى التعليم.

- مشكلات تواجه تنمية المجتمع المحلي:

هناك عدد من المشكلات التي يمكن أن تواجه عمليات التنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية، والذي تؤدي أحياناً في حال تفاقمها إلى عرقلة تطبيق السياسة التنموية، بل وإيقافها نهائياً في كثير من الأحوال، ومن هذه المشكلات ( Abdel Latif,2007 p 97).

١. غياب المفهوم القومي للأحداث: مما يجعل عمليات التنمية الاجتماعية تركز فقط على معالجة المشكلات اليومية الملحة، وإهمال الخطط طويلة الأمد.
٢. إهمال مفهوم العملية في تنمية المجتمع المحلي: والمقصود بمصطلح العملية هنا هو الجهود المنظمة من أجل إحداث التغيير، حيث تركز التنمية على تنفيذ مشروع معين واعتقادها خطأً أنّ إنجازه يعني انتهاء العملية من دون ملاحظة ارتباطه بمشاريع أخرى، أو حاجته إلى وقت أطول.
٣. ضعف المشاركة الشعبية: بحيث تصبح العزلة الفردية وشعور اللامبالاة هو السلوك السائد في المجتمع، مع إحساس الرضا بالأمر الواقع، حيث أصبح ذلك سمة من سمات المجتمعات التي تعيش عصر ما بعد التصنيع، والتي أصبحت قدرتها الذاتية غير قادرة على اتخاذ القرارات، ولا يدركها الفرد العادي في هذه المجتمعات.

**التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة Development in the United Arab Emirates**

**١٥. الخلفية التاريخية والثقافية لدولة الإمارات العربية المتحدة The historical and cultural background of the United Arab Emirates.**

كان مجتمع الإمارات قبل ظهور النفط، يحمل طابع التمازج بين البيئتين البرية والبحرية، لذا كان لهاتين البيئتين الأثر الأكبر في تشكيل هوية المجتمع، وتحديد كيانه الثقافي والاجتماعي2013 (Muhammad and Sherrab).

التباين بين هذه البيئات المختلفة في الامارات أدّى إلى ظهور عدد من الحرف المرتبطة به والتي شكلت طابع الحياة الاقتصادية والاجتماعية آنذاك.

- البيئة الصحراوية:

تمثل الصحراء حوالي ثلث مساحة الامارات، وعلى الرغم من أنّه لم تعدّ الحياة البدوية تتخذ شكلها السابق من حيث عدم الاستقرار والارتحال المستمر، إلا أنّ صورة الحياة البدوية كانت هي النمط السائد قبل النفط في مجتمع الامارات، وذلك طبقاً للظروف والتي حددتها شُح موارد الثروة وخاصة المياه، إلى جانب ذلك فإنّ أثر الصحراء في أبنائها كان واضحاً فيما يتعلق بحياتهم الثقافية فانعكس ذلك على ممارساتهم الثقافية لديهم، كالغناء والرقص الشعبي (العرضة) وهي رقصة حرب ترمز بكلّ ما فيها إلى القتال، وكانت تُقام استعداداً للحرب أو افتخاراً بالانتصار.

- البيئة البحرية:

على الجانب الآخر كان هناك سكان البيئة البحرية، وهم أهالي المناطق الساحلية والذين شقوا طريق الغوص والتجارة ممهدين لظهور الحركة الملاحية في الدولة بعد ذلك.

حيث أخذ صوت البحر يعلو شيئاً فشيئاً على صوت البر وابتدأ العمل البحري بالصيد والغوص ثمّ وصل إلى طرق التجارة خارج المياه المحلية مروراً بالمحطات وبشكل خاص وصولاً إلى الهند مركز التجارة الأول آنذاك.

من الضروري الإشارة إلى أنّ الحياة البحرية في ذاك الوقت أكثر سخاءً من الحياة البرية التي كانت عاجزة آنذاك عن أن تفي بالحاجات الضرورية لحياة السكان.

تطورت أهمية الخليج بالنسبة لسكانه بعد اكتشاف النفط، والذي كان يشكل عَصب الحياة الصناعية في الدول الحديثة.

- البيئة الصناعية:

على الرغم من الاتجاه إلى الحياة البحرية نتيجة فقر الحياة البرية إلا أنّه على الرغم من ذلك كان مجتمع الامارات وما زال يعاني ضيق العيش ولم يساعد العمل في البحر على تحسين الأوضاع بشكل كبير حتى تمّ اكتشاف النفط ليشكل طفرة اقتصادية كبيرة في مجتمع الامارات، حيث تطورت الحياة الاقتصادية في المجتمع، وغزا التغيير كلّ ما ألفه المجتمع من وسائل مادية متصلة في الألبسة، الأبنية، الشوارع، المرافق، الأغذية وغيرها، وكذلك الأمور غير المادية، كالعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية، حيث أُنشأت المدن الكبرى وتزايدت عمليات الهجرة من البوادي والأرياف بسبب التغيير وزيادة فرص العمل والخدمات فيها.

**,٥2.: مؤشرات التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة Development indicators in the United Arab Emirates:**

تعدّ دولة الامارات العربية المتحدة من الدول التي حققت قفزة عالمية في مجال التنمية بكافة مستوياتها والتنمية الاجتماعية بشكل خاص، حيث جاء في التقرير الصادر عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لعام ٢٠١٨، حول أهم الاحصائيات والبيانات من أجل تنافسية عالمية وتنمية مستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

هذا وقد أشار التقرير المذكور إلى ما يلي:

- العمل:

انخفاض نسبة البطالة لتصل إلى ٢,٥% في عام ٢٠١٧، وهي أقل من معدل البطالة الدولية والتي بلغت٥,٥%، جاء ذلك في وفقاً لتقارير تنافسية المواهب العالمية (كلية انسياد٢٠١٨)، فيما يتعلق بمؤشر سهولة التوظيف حيثُ جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول عالمياً، وكذلك وفقاً لمؤشر إنتاجية العمل لكلّ موظف حيثُ حلت أيضاً دولة الامارات العربية المتحدة في المركز الأول وفقاً للتقرير ذاته.

وبحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر من المعهد الدولي للتنمية الإدارية ٢٠١٨، فقد حلت دولة الإمارات العربية المتحدة كذلك في المرتبة الأولى فيما يتعلق بمؤشر كبار المديرين المختصين وفي المركز الثاني بعد سويسرا في توفر المقيمين ذوي المهارات العالية، أمّا فيما يتعلق بمؤشر القدرة على جذب العقول فحلت أيضاً دولة الامارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بعد سويسرا.

كما جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الخامسة بعد ألبانيا في سهولة توظيف العمالة الأجنبية، وفي المرتبة الخامسة أيضاُ بعد كندا فيما يتعلق بمؤشر تنوع القوى العاملة وذلك وفق تقرير التنافسية العالمية ٤,٠ الصادر عن المنتدى الاقتصادي ٢٠١٨.

- التعليم:

فيما يتعلق بمؤشر التعليم فقد أوضح التقرير بأنّ ما نسبته ٦٠% من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة قد التحقوا بمؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨، فضلاً عن وجود أكثر من ٨٥ مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. هذا وبلغ عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في الدولة ١٣٧ ألف طالب وطالبة للعام ٢٠١٧،٢٠١٨

كما بلغ عدد الطلاب في المدارس الحكومية أكثر عن ٢٨٧ ألف طالب وطالبة، وأكثر من ١٠ آلاف طالب في المدارس الفنية، وما يزيد عن ٧٩٣ ألف طالب وطالبة في المدارس الخاصة، وما يربو عن ١٦ ألف طالب وطالبة في مراكز تعليم الكبار، أمّا بشأن المدارس

الحكومية والخاصة فبلغ عدد المدارس الحكومية ٦٣٩ مدرسة، وعدد المدارس الخاصة ٥٨٠ مدرسة للعام ٢٠١٧-٢٠١٨.

- الأسعار:

فيما يتعلق بالأسعار في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أورد التقرير الصادر عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، بأنّ معدلات التضخم في أسعار المستهلك حسب مجموعات الإنفاق الرئيسة ٢٠١٧، بلغت ١,٩٧، حيث تحصد مجموعة التبغ أعلى نسبة للتضخم بنسبة ١٨,٢٩، وهي الأعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى.

من ناحية أخرى، فإنّ معدل التغيّر في أسعار المستهلك (التضخم)، في دولة الإمارات العربية المتحدة أقلّ من معدل التغيّر الدولي عام ٢٠١٧، حيث بلغ المعدل العالمي ٢,١٨ في مقابل ١,٩٧ لمعدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أمّا فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العشر سنوات من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧، فقد بلغت نسبته ٣٣,٨% بواقع ١,٠٦٢,٩٤٢ في عام ٢٠٠٧، إلى ١,٤٢٢,٢١٠، عام ٢٠١٧، والناتج المحلي غير النفطي الحقيقي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧، فلقد بلغت نسبة نموه ٤٢,١%، وذلك بواقع ٧٠٥,٦٨٢، عام ٢٠٠٧ إلى ١,٠٠٣,٠١٧ عام ٢٠١٧.

ويأتي الذهب ومصوغاته على رأس القائمة فيما يتعلق بأهم السلع المستوردة بالمليار درهم في الدولة عام ٢٠١٧، بواقع ١٢١,٢ مليار درهم، تليها أجهزة الهاتف وأجهزة الإرسال ولوازمها بواقع ١١١,٣، ثم وسائط النقل (سيارات) بواقع ٥٨ مليار درهم، ويأتي الألماس في المرتبة الرابعة بواقع ٥١,٤ مليار درهم، وأخيراً زيوت النفط والزيوت المعدنية ومستحضراتها بواقع ٣٠,٨ مليار درهم.

أما فيما يتعلق بالصادرات غير النفطية بالمليار درهم ، فيتصدر الذهب ومصوغاته القائمة بواقع ٦١,١ مليار درهم، ثم أجهزة الهاتف وأجهزة الإرسال ولوازمها بقيمة ٦٠,١ مليار درهم، والحلي والمجوهرات بقيمة ٥٣,٦ مليار درهم، والألماس بقيمة ٥١ مليار درهم، ومن ثم وسائل النقل (سيارات) بواقع ٣٠,٨ مليار درهم، أما فيما يتعلق بالشركاء التجاريين الأبرز لدولة الإمارات العربية المتحدة ، فتعدّ الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية أبرز الشركاء للدولة في مجال التجارة، بواقع ١٧٧,٢ مليار درهم إماراتي حجم التجارة مع الصين (غير النفطية)، و ٨٤,٩ مليار درهم إماراتي مع الولايات المتحدة الأمريكية، و ٥٣,٤ مليار درهم إماراتي مع الهند. وبالعودة إلى تقرير التنافسية العالمية ٤,٠ (الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي)٢٠١٨، فإنّه وفق مؤشر قلة التضخم، التغير% السنوي، تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى عالمياً في هذا الشأن، كذلك فيما يتعلق بمؤشر

قلة تهديدات تغيير مواقع الخدمات على مستقبل الاقتصاد، تبعاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية (الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية)٢٠١٨.

- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

ويمكن ايجاز أهم مؤشرات التنمية في قطاع الاتصالات في الآتي:

١- توفر خط هاتف ثابت لكلّ ٤ أشخاص.

٢- توفر ٢ خط هاتف متحرك فعال لكلّ شخص.

٣- توفر ٢ اشتراك انترنت (نطاق عريض متنقل) لكلّ شخص.

٤- نسبة الأسر التي لديها حاسوب آلي ٩٣%.

٥- نسبة الأسر التي لديها خدمة الانترنت في المنزل ٩٧%.

٦- نسبة الأفراد الذين يملكون هاتف متحرك ٩٩%.

٧- نسبة الذكور الذين يستخدمون الانترنت ٩٦%.

٨- نسبة الإناث الذين يستخدمون الانترنت ٩٣%.

وفي تقرير تنافسية السياحة والسفر العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي)٢٠١٧، حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى عالمياً وفق مؤشر تغطية شبكة الهاتف النقال (% من السكان)، وفي تقرير تكنلوجيا المعلومات العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي)٢٠١٦، أيضاً جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى عالمياً وفق مؤشر تغطية شبكة الهاتف المتحرك % نسمة.

وكذلك احتلت الدولة المرتبة العالمية الأولى وفق المؤشرات الآتية: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرؤية الحكومة، نجاح الحكومة في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والكفاءة الحكومية، واشتراكات النطاق العريض للمحمول.

- البيئة:

فيما يتعلق بالتنمية البيئية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد زادت مساحات المحميات ٣٠٢%عن عام ٢٠٠٧، ليصبح عدد المحميات الطبيعية ٤٣ محمية، تقسم إلى محميات برية على مساحة ١٢,١٠٩ كم، ومحميات بحرية على مساحة ٦,٧٦٧ كم في عام ٢٠١٧. وفيما يتعلق بالمياه العادمة المعالجة فقد زادت المياه العادمة المعالجة بأكثر من ٣٢% في عام ٢٠١٧، عنها في عام ٢٠١٢، كما زادت كمية المياه المعاد استخدامها في الري إلى أكثر من ٦٠%عن الكمية في ٢٠١٢، ووصلت كمية المياه العادمة المعالجة والمستخدمة في الري إلى أكثر من ٦٧% من مجموع المياه العادمة المعالجة.

أما بشأن الهواء، فقد وصلت نسبة محطات مراقبة الهواء في المناطق السكنية إلى أكثر من ٥٤% من مجموع المحطات في الدولة في ٢٠١٧، وانخفض المتوسط السنوي لتركيز

غاز ثاني أكسيد الكبريت بنسبة ٢٣%، في محطات مراقبة جودة الهواء في المناطق السكنية عن عام ٢٠١٥.

- المالية:

وفي قطاع المالية احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول فيما يتعلق بمؤشر ديناميكيات الدين وفق تقرير التنافسية العالمية ٤,٠ (المنتدى الاقتصادي العالمي)٢٠١٨، كما أشار تقرير تنافسية السياحة والسفر العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي)٢٠١٧، إلى أنّ دولة الامارات كذلك الأولى عالمياً في قلة تأثير الضرائب على حوافز الاستثمار، وكذلك الأولى عالمياً فيما يتعلق بمؤشر انخفاض معدل ضريبة الأرباح (% الربح)، والمرتبة الثانية بعد هونج كونج وفق مؤشر سهولة دفع الضرائب، والمرتبة الثانية بعد السعودية وفق مؤشر أسعار صرف العملات في دعم تنافسية الشركات، وقلة ضرائب رأس المال والضرائب العقارية، والمرتبة التاسعة في توفر رأس المال الاستثماري، والعاشرة في سهولة حماية المستثمرين الأقلية.

- الصناعة والابتكار:

فيما يتعلق بالصناعة والابتكار فقد أورد الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (المعهد الدولي للتنمية الإدارية) ٢٠١٨، بأنّ ترتيب دولة الإمارات العربية المتحدة يأتي الأول عالمياً وفق مؤشر قلة تهديدات تغيير مواقع البحث والتطوير على مستقبل الاقتصاد.

والأول عالمياً كذلك وفق مؤشر قلة تهديدات تغيير مواقع الإنتاج على مستقبل الاقتصاد، والرابع دولياً بحسب تقرير مؤشر الابتكار العالمي (كلية انسياد)٢٠١٨، والمركز الثامن في نسبة المواهب البحثية في المشاريع التجارية.

- الحكومة:

وعلى مستوى الحكومة، فقد تربعت دولة الامارات العربية المتحدة على رأس الترتيب العالمي وفق مؤشر فعالية تطبيق قرارات الحكومة، وكذلك المركز الأول وفق مؤشر مرونة قوانين الإقامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمركز الثاني بعد كندا فيما يتعلق بمؤشر التسامح مع الأجانب، والثاني بعد الصين وفق مؤشر الثقة بالحكومة، وفق تقرير مؤشر ادلمان للثقة ( Edelman Barometer2018 )، والثاني أيضاً بعد سنغافورة وفق مؤشر القدرة على التكيف مع سياسات الحكومة.

- الطاقة:

يعتبر قطاع الطاقة من أبرز القطاعات التي تهتم فيها الحكومات كافة كمؤشر على التنمية المستدامة في البلد، وفيما يتعلق بقطاع الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد ذكر تقرير التنافسية العالمية ٤,٠(World Economic Forum 2018 )، أنّ دولة

الامارات العربية المتحدة الأولى عالمياً فيما يتعلق بمؤشر سهولة الوصول إلى الكهرباء، وكذلك ذكر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (البنك الدولي)٢٠١٩، أنَ دولة الامارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الأولى بعد النرويج في إجمالي انتاج الطاقة الطبيعية المحلية(%)، كما احتلت المرتبة الرابعة دولياً في مؤشر البنية التحتية للطاقة، والمرتبة السابعة في قلة أسعار البنزين على مستوى العالم، والثامنة عالمياً في قلة كثافة استهلاك المياه، والثامنة عالمياً أيضاً في انتاج الكهرباء، كيلو واط ساعة/ الفرد.

- البنية التحتية:

البنية التحتية الجيدة كما هو معروف تعدّ مؤشراً من مؤشرات التنمية في أي بلد نظراً لارتباط هذا القطاع بقطاعات أخرى مهمة، كقطاع التجارة والصناعة على سبيل المثال، وفيما يتعلق بالبنية التحتية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد حلت دولة الامارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى عالمياً من حيث جودة الطرق، وذلك بحسب تقرير تنافسية السياحة والسفر العالمية ( المندى الاقتصادي العالمي)٢٠١٧، والمرتبة الثانية عالمياً بعد سنغافورة في جودة البنية التحتية للنقل الجوي، والمرتبة الثالثة عالمياً في دقة تخطيط وتمويل صيانة وتطوير البنية التحتية، أمّا فيما يتعلق بمؤشر كفاءة النقل بين خدمات المواصلات فقد حلت دولة الامارات العربية المتحدة في المرتبة الرابعة عالمياً بهذا الشأن، والمرتبة الخامسة في سهولة استخراج تصاريح البناء، والمرتبة السابعة في كفاءة خدمات النقل الجوي.

- قطاع السياحة والسفر:

كما أنّ حركة الطائرات عبر مطارات الدولة قد سجلت زيادة بمعدل ١٠%، خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، محققة قفزة من ٦٦٧,٧ ألف حركة إلى ٧٣١,٥ ألف حركة عام ٢٠١٧. وبالعودة إلى المكانة العالمية لدولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بقطاع السياحة والسفر، نجد أنّها تحتل المرتبة الأولى عالمياً فيما يتعلق بمؤشر مدى أولوية قطاع السفر والسياحة للحكومة والذي أشار إليه تقرير تنافسية السياحة والسفر العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي)٢٠١٧، والذي أشار أيضاً إلى أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل كذلك المرتبة الأولى عالمياً فيما يتعلق بمؤشر فعالية التسويق لجذب السياح واستدامة وتنمية قطاع السفر والسياحة وجودة البنية التحتية للسياحة.

- قطاع الصحة:

ويعدّ قطاع الصحة على رأس قائمة أولويات التنمية في الدول على مستوى العالم ككلّ، فيما يتعلق بالقطاع الصحي في دولة الامارات العربية المتحدة، وما وصل إليه هذا القطاع من مكانة على المستوى العالمي، تجدر الإشارة أنّه وفقاً لتقرير تنافسية السياحة والسفر

العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي)، فقد احتلت دولة الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عالمياً في غياب انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (%) من السكان، وكذلك المرتبة الأولى عالمياً في غياب الإصابة بالملاريا لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، والمرتبة الثانية بعد سنغافورة في مؤشر الرضا عن الرعاية الصحية، وذلك تبعاً للتقرير الذي أورده معهد ليجاتم ٢٠١٨، فيما يتعلق بمؤشر الازدهار.

- العدل والأمان:

تعزيزاً لأهمية العدل والأمان في التنمية بشتى أوجهها، فقد بذلت الدولة جهوداً جبارة في هذا القطاع مما عزز مكانتها العالمية كبيئة آمنة من جميع النواحي وفي جميع المجالات، فقد احتلت دولة الامارات العربية المتحدة المركز الأول عالمياً فيما يتعلق بقلة النزاعات العمالية، وذلك وفق تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (المعهد الدولي للتنمية الإدارية) ٢٠١٨، وكذلك المركز الأول عالمياً فيما يتعلق بمؤشر قلة تأثير الجريمة والعنف على تكلفة الأعمال، والثاني عالمياً بعد فنلندا في مؤشر الأمن، والرابعة عالمياً فيما يتعلق بمؤشر القدرة على التجول في الليل بأمان، والمرتبة السابعة عالمياً فيما يتعلق بمؤشر الثقة في الشرطة المحلية، والمرتبة العاشرة عالمياً فيما يتعلق بمؤشر الإطار القانوني والتنظيمي يشجع تنافسية الشركات.

- التوازن بين الجنسين:

يضم المجلس الاستشاري الوطني ما نسبته ٧٧,٥% من الذكور في مقابل ٢٢,٥% من الإناث [١١] (IPU 2015)، كما تضمن تشكيل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٩ وزيراً بينهم ٩ نساء بنسبة ٢٧%، أما فيما يتعلق بعمل المرأة في وزارة الخارجية والتعاون الدولي ، فهناك ما يزيد عن ١٧٠ امرأة في السلك الدبلوماسي والقنصلي في مقر الوزارة، وما يزيد عن ٤٠ عدد النساء العاملات بالسلك الدبلوماسي في البعثات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى ٧ سفيرات في وزارة الخارجية والتعاون الدولي.

هذا وقد أورد تقرير مؤشر الازدهار (معهد ليجاتم) ٢٠١٨، بأنّ دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت مركز الصدارة عالمياً فيما يتعلق بمؤشر حقوق الملكية بين الجنسين، وكذلك المركز الأول بحسب تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي فيما يتعلق بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة. وتبعاً للتقرير ذاته والذي عرض في المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٧، فإنّ دولة الامارات العربية المتحدة حلت ثانياً بعد رواندا في مؤشر المساواة في الأجور لعمل مماثل، والسابعة عالمياً فيما يتعلق بالفرص القيادية للنساء بحسب تقرير تنافسية المواهب العالمية (كلية انسياد)٢٠١٨.

[١١] الاتحاد البرلماني الدولي٢٠١٥ IPU

- تنافسية الإمارات:

ذكرت العديد من المؤسسات العالمية المرموقة موقع الدولة التنافسي العالمي من حيثُ الأداء في مجالات التنمية المختلفة، حيثُ تُعد هذه التقارير بمثابة وسيلة موضوعية لقياس تطور الدول في مجالات التنمية منها:

١- الكتاب السنوي للتنافسية العالمية IMD والذي ذكر أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة السابعة عالمياً من حيُث الأداء.

٢- المرتبة الحادية عشرة عالمياً بحسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال.

٣- المرتبة الحادية عشرة وفق تقرير الأداء اللوجستي.

٤- المرتبة العشرين وفق تقرير السعادة العالمي.

٥- المرتبة الحادية والعشرين وفق مؤشر مسح الحكومة الالكترونية UNDP.

٦- المرتبة الثالثة والعشرين عالمياً وفق تقرير تمكين التجارة العالمية World Economic Forum.

٧- والمرتبة الخامسة والعشرين وفق تقرير المواهب العالمية IMD .

- التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة:

تحتل دولة الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً في التنمية المستدامة وذلك وفق تقرير التنافسية العالمي الخاص بأهداف التنمية المستدامة ٢٠١٨، كما تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى الدول الأفضل عالمياً من حيث أنّ النسبة المئوية لعدد الأشخاص الفقراء من إجمالي السكان (نسبة خط الفقر المحدد ب ١,٩٠ دولار يومياً) يبلغ ٠%، وكذلك الحال فيما يتعلق بتقديرات نسبة عدد الأشخاص الفقراء من إجمالي السكان المتوقع في عام ٢٠٣٠ (نسبة لخط الفقر المحدد ١,٩٠ دولار يومياً).

وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة بعد أندورا في النسبة المئوية لانتشار نقص التغذية من إجمالي السكان بواقع ١,٢% أندورا و٣,٨% لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما تأتي بعد أستراليا فيما يتعلق بالنسبة المئوية لانتشار الهزال عند الأطفال دون الخامسة بواقع ٠,٠% لأستراليا و٠,٧% لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأخيراً سانت فينيست والغرينادين ٢٤,٧% في محصول الحبوب (طن/ هكتار)، مقابل ٢١,٥ لدولة الإمارات العربية المتحدة.

فيما يتعلق بمعدل وفيات الأمهات فتبلغ في دولة الإمارات العربية المتحدة ٦ وفيات لكل ١٠٠,٠٠٠ حيثُ يبلغ معدل وفيات المواليد الجدد ٤ لكلّ ١٠٠٠ مولود حي، ويبلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ٧,٧ لكلّ ١٠٠٠ مولود حي، وفيما يتعلق بالنسبة المئوية لحالات الولادة التي تمّ الإشراف عليها من قبل كادر صحي متخصص فقد بلغت ١٠٠% في دولة الإمارات العربية المتحدة، و ٩٩% هي النسبة المئوية للرضع الذين يتلقون

اللقاحين الموصى بهما من منظمة الصحة العالمية ، تلك المعطيات تجعل دولة الإمارات العربية المتحدة من أفضل الدول وفق المقياس العالمي للتنمية.

وفيما يتعلق بمؤشر التعليم فإنّ النسبة المئوية لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين ١٥-٢٤ سنة للجنسين تبلغ ٩٥%، مقارنةً بأندورا وهي الأفضل عالمياً وفق المؤشر ذاته والذي يبلغ ١٠٠% لديها، ويبلغ متوسط سنوات الدراسة في دولة الإمارات العربية المتحدة ٩,٥ مقارنة بالدولة الأفضل عالمياً وهي سويسرا حيث يبلغ متوسط سنوات الدراسة فيها ١٣,٤.

تبلغ النسبة المئوية لمتوسط سنوات الدراسة للإناث مقارنة بالذكور (الفئة العمرية ما فوق ٢٥)، ١٢١,٨% مقارنة بالدولة الأفضل عالميا وهي ليسوتو ١٣٢,١%. وتبلغ النسبة المئوية لمشاركة المرأة في القوى العاملة في الدولة ٤٤,٥% وفي موزمبيق وهي الدولة الأفضل في هذا المجال، وأخيراً فيما يتعلق بالنسبة المئوية التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني، فتبلغ في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٢,٥% مقارنة بـ ٦١,٣% في رواندا وهي أفضل دولة في العالم في هذا الشأن.

تبلغ النسبة للوصول إلى الكهرباء في دولة الإمارات إلى ١٠٠% وقد تساوت مع عدة دول عالميا أمّا بالنسبة للوصول إلى الوقود والتنظيف والتكنولوجيا للطبخ وصلت إلى نسبة ١٠٠% في دولة الإمارات وقد تساوت مع عدة دول عالميا.

بلغت النسبة المئوية لمعدل نمو الناتج المحلي في دولة الإمارات إلى ١,٧% مقارنة بالدولة الأفضل عالميا وهي ناورو ٧,٩%، وتبلغ النسبة المئوية لعدد السكان البالغين (فوق ١٥ عام) الذين يملكون حساب في البنك أو أي مؤسسات مالية أخرى في دولة الإمارات ٨٨,٢% مقارنة بالدولة الأفضل عالميا وهي الدنمارك ٩٩,٩%..

أمّا في ما يتعلق بالنسبة المئوية لعدد السكان الذين يستخدمون الإنترنت في دولة الإمارات ٩٠,٦% مقارنة بالدولة الأفضل عالميا وهي أيسلندا حيث بلغت نسبتها ٩٨,٢%، بالنسبة لجودة البنية التحتية العامة (١ ضعيف-٧ عالي ومتوافق مع المعايير الدولية) في دولة الإمارات حيث بلغت نسبتها ٦,٢ مقارنة بسويسرا حيث بلغت نسبتها ٦,٦% فتعتبر هي الأفضل عالميا، ومن ناحية جودة التجارة والمواصلات المرتبطة بالبنية التحتية (١ ضعيف -٥ عالي) في دولة الإمارات حيث بلغت نسبتها ٤,١%مقارنة بالدولة الأفضل عالميا وهي ألمانيا حيث بلغت نسبتها ٤,٤%. بلغت النسبة المئوية للرضا عن النقل العام في دولة الإمارات ٧٨% ، أمّا في سنغافورة ٨٥% وقد تفوقت سنغافورة عالميا على دولة الإمارات في هذا الشأن. بالنسبة للمياه العادمة التي يتم معالجتها فقد بلغت نسبتها في دولة الإمارات ٧٥%مقارنة بمالطا وهي الدولة الأفضل عالميا فقد بلغت نسبتها ١٠٠%.

النسبة المئوية لمؤشر صحة المحيطات والتنوع البيولوجي (٠-١٠٠) بلغت في دولة الإمارات ٩٠,٥% ، في حين دولة ناميبيا هي الأفضل عالميا، فقد بلغت نسبتها ٩٨,١%.

بلغت النسبة المئوية للأسماك التي تمّ صيدها بالشباك في دولة الإمارات ٥,٦% ، فقد تفوقت دولة الإمارات عالميا على المالديف والتي بلغت ٠,٠%. فقد جاءت سنغافورة الدولة الأفضل عالميا والتي بلغت ٩٤% مقارنة بدولة الإمارات والتي بلغت ٩٠% من ناحية النسبة المئوية للسكان الذين يشعرون بالأمان عند المشي بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها. وأخيرا فقد تفوقت الإمارات من ناحية المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي، فقد بلغت النسبة ١,٣%.

**الخاتمة Conclusion**

تتبعنا فيما سبق نشأة وتطور مفهوم التنمية بشقيها الواسع والمقتصر على وجهة نظر علماء الاجتماع، إلا أنّ مفهوم التنمية الاجتماعية قد أخذ بالتطور والتغير فلم يعدّ العامل الاقتصادي هو العامل الأهم في التنمية كما هو في السابق، بل تغيّر ذلك ليحلّ محلّه العامل البشري، دون إغفال لأهميته في التنمية بطبيعة الحال، إلا أنّ دور العامل البشري أصبح أكثر أهمية وضرورة لتنمية المجتمع وذلك من خلال دفع مسيرة التعليم، ودعم الرعاية الصحية، وتفعيل دور الثقافة، وتنشيط دور الإعلام، وكذلك تدعيم دور شبكات الأمن الاجتماعي، والنهوض بالمرأة والأسرة والطفل.

تهتم دولة الامارات بمواطنيها وتقديم جميع الخدمات الاجتماعية لتحسين معيشتهم وجعلها ملاءمة لجميع الأفراد فحظيت بجميع الخدمات التعليمية، وقامت الدولة بتوفير المدارس، وتوفير الجامعات والمستلزمات التعليمية والدراسية لجميع الأفراد في مختلف المراحل الدراسية، وحصلت أيضا على الخدمات الصحية ذات كفاءة عالية، فقامت الدولة بإنشاء المستشفيات، والمراكز الصحية في جميع الامارات بأعلى مستوى لتواكب جميع التطورات العالمية .

تبرز الخدمات الاجتماعية عبر المساعدات الاجتماعية المقدمة، ورعاية المعاقين والأحداث الجانحين، والإغاثة الداخلية والخارجية، ورعاية المسنين والجمعيات ذات النفع العام، والجمعيات التعاونية، ومراكز التنمية الاجتماعية والتي أنشئت لتضمن الاستقرار لكلّ أفراد الدولة نتيجة التطورات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف جوانب الحياة، وحرصا من الحكومة على تحسين ظروف ومستويات المعيشة لجميع أفراد المجتمع الإماراتي.

**النتائج :**

1 – يتضح من الدراسة الدور المتقدم الذي تحتله دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات التنمية المختلفة ووفق المؤشرات المعتمدة عالمياً.

2 – قد تلعب أحياناً البيئة الطبيعية والثقافية دوراً في تقدم أو تأخر في مؤشرات التنمية ، وذلك بحسب طبيعة كلّ مؤشر.

**التوصيات:**

1 – ضرورة الإفادة من المؤشرات السابقة في صياغة وصنع سياسات التنمية الاجتماعية المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار مواطن الضعف والقصور في تنفيذ السياسات السابقة.

2 – التركيز على العدالة التوزيعية للموازنات المالية بما يحقق تنمية متماثلة قدر الإمكان في جميع إمارات الدولة مما يؤدي إلى التقليل من التباينات في المؤشرات الداخلية للتنمية.

3 – زيادة التركيز على الصادرات غير النفطية، ومصادر التنمية الاقتصادية المستدامة.

## Reference:


Abdel Latif, Rashad Ahmed, 2007Local Community Development, Dar Al-Wafaa for the World of Printing Publishing, Alexandria,

Abdel Qader, Mohamed Alaa El-Din1998, The Role of Youth in Development, Al Ma'arif Institute, University of Alexandria,

Al-Gohary, Muhammad Mahmoud 2015, Sociology of Development, Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing, Jordan,

Al-Qadiri, Ali, 2006The Intellectual Structure of the Social Welfare Concept, Center for Arab Unity Studies, First Edition

Al-Sorougy Talaat Mostafa2001, Social Development, Example and Reality, University Book Publishing and Distribution Center, Helwan University, Egypt, First Edition

Al-Suruji, Talaat Mustafa 2012, Social Development from Modernity to Globalization, Modern University Office, , p. 191

Halawa, Jamal and Ali, Saleh, 2009 Introduction to Development Science, Dar Al Shorouk for Publishing and Distribution,

Ibrahim, Abu Al-Hassan Abdel-Mawgoud 2006, Development and Human Rights, Modern University Office,

Jalabi, Ali Abdul Razzaq , Abdo Hani Khamis 2009 Sociology of development (theoretical insights and human experiences(University knowledge

Khaled Salih Abbas 2013 The concept of development and its link on the human being between intellectual enrichment and challenges Babel Magazine / Human Sciences / Volume 21 / Issue 2:

Khater, Ahmed Mustafa, Social Planning, Modern University Office, 1998

Khouzam, Mona Attia, 2012Social Development in the Context of Local and Global Changes, Modern University Office,

Suad Ibrahim Al-Salmouni2020, Social and Economic Development Strategy, Ghaida House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, First Edition .

www.government.ae

Yosef sherab and Saeed Muhammed ,2013, Emirates society authenticity and contemporary , first edition , alfalah publish library.